تقرير

الكونغرس ماضٍ في ضغوطه على السعودية:

خاشقجي «يظهر» من جديد!

مع انتهاء المهلة التي مُنحت لإدارة دونالد ترامب لحسم موقفها من قضية جمال خاشقجي، يجدّد الكونغرس الأميركي ضغوطه على الإدارة لدفعها الى إجراءات أكثر حزماً ضد الرياض. وهي تحركات تجد فيها أنقرة فرصة ثمينة لإعادة تزخيم القضية، وخصوصاً في ظلّ الإدانة الأممية الصريحة للسلطات السعودية على خلفية الجريمة

يتجه الكونغرس الأميركي نحو تصعيد ضغوطه على إدارة الرئيس دونالد ترامب، من أجل دفعها إلى اتخاذ موقف حاسم حيال قضية مقتل الصحافي السعودي جمال

كالامار: السعودية عقدت جلسة محاكمة ثانية للمتهمين بعيداً عن الإعلام

خاشقجي، في قنصلية بلاده في إسطنبول، في الثاني من شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي. وهي ضغوط بقدر ما تحرج إدارة ترامب، بقدر ما تمثّل عرقلة إضافية لمساعي المملكة إلى الانعتاق من المأزق الذي دفعتها إليه حادثة القنصلية.

يوم أمس، حاول وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي، عادل الجبير، مجدداً، تبييض صفحة ولي العهد محمد بن سلمان، المتهم الرئيس في القضية، إذ قال، عقب يوم من لقائه نظيره الأميركي مايك بومبيو، «(إننا) نعرف أنها عملية جرت بدون إذن. لم يصدر أمر للقيام بهذه العملية. نعلم أنها عملية خرجت عن مسارها». وكرّر الجبير الحديث عن «أن القضاء السعودي ملتزم بمحاسبة المتورطين»، معتبراً أن «محاولة الربط بين ولي العهد وقضية خاشقجي لا أساس لها»، مشدداً على أن «القيادة السعودية خط أحمر». ورفض الوزير السعودي التعليق على تقرير لصحيفة «نيويورك تايمز» ذكر أن ابن سلمان أبلغ أحد مساعديه، قبيل عام من مقتل خاشقجي، أنه سيستخدم «رصاصة» ضد الصحافي السعودي إذا لم يعد إلى الوطن ويتوقف عن انتقاد السلطات. وانتقد الجبير «كلّ من يعتقد أنه يستطيع أن يملي علينا ما ينبغي أن يفعله قادتنا»، مدرجاً تحرّكات الكونغرس في ما يرتبط باغتيال خاشقجي في إطار «اللعبة السياسية»، وداعياً الهيئة التشريعية الأميركية إلى «أخذ خطوة إلى الوراء والنظر إلى العلاقة» بين البلدين.

دعوة لا يبدو أنها ستلقى آذاناً صاغية لدى مجلسَي الشيوخ والنواب، في ظلّ تحمّس تيار واسع من المشرّعين لإعادة النظر في العلاقات مع المملكة، وتحديداً رأسها المتمثل في ابن سلمان. في هذا الإطار، وقبيل يوم من انتهاء المهلة التي منحها الكونغرس لترامب لتقرير ما إذا كان ولي العهد متورطاً في مقتل خاشقجي (120 يوماً بدءاً من تشرين الأول)، تقدّم مشرّعون جمهوريون وديموقراطيون بمشروع قانون يفرض عقوبات على المسؤولين عن اغتيال الصحافي السعودي، ويمنع بعض مبيعات الأسلحة للرياض. وتوقّع أحد طارحي المشروع، السيناتور الجمهوري المقرّب من ترامب، ليندزي غراهام، «دعماً قوياً من الحزبين لعقوبات صارمة»، معتبراً في بيان أنه «على الرغم من أن السعودية حليف استراتيجي، فإن سلوك ولي العهد يعكس عدم احترام للعلاقة، ويجعله شديد الضرر». ورأى أكبر عضو ديموقراطي في مجلس الشيوخ، بوب مينينديز، من جهته، أنه «نظراً إلى أن إدارة ترامب ليس لديها على ما يبدو نية للإصرار على المحاسبة الكاملة لقتلة خاشقجي، فقد حان الوقت للكونغرس للتحرك، وفرض عواقب فعلية، لإعادة تقويم علاقاتنا مع المملكة، ومع التحالف الذي تقوده في اليمن».

لكن، على الرغم من تلك الضغوط، إلا أن إدارة ترامب لم ترسل إشارة إلى استعدادها للرضوخ لمطالب المشرّعين، حتى إنها لمحت إلى أنها لا تقيم وزناً للمهلة التي منحت لها قبل أشهر. إذ نقلت شبكة «سي إن إن» الأميركية، مساء أمس، عن مسؤول في البيت الأبيض قوله إن الإدارة ترفض الالتزام بتلك المهلة، وإن «ترامب يحتفظ بحقه في رفض الالتزام بطلبات لجان الكونغرس عندما يرى ذلك مناسباً». وذكّر المسؤول بأن «الولايات المتحدة كانت أول دولة تتخذ إجراءات كبيرة، بما في ذلك إجراءات التأشيرات والعقوبات بموجب قانون ماغنيتسكي، ضد المسؤولين عن هذا العمل الشنيع».

وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، روبرت بالادينو، قد أشار إلى تلك الإجراءات نفسها، مضيفاً «(إننا) سنواصل التشاور مع الكونغرس والعمل على محاسبة المسؤولين عن قتل خاشقجي».

وتمثّل عودة ضغوط الكونغرس فرصة ثمينة لتركيا لإعادة تزخيم القضية التي بدا، خلال الأسابيع الماضية، أنها خمدت على نحو كبير. ودعا وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، أمس، إلى فتح تحقيق أممي رسمي في قضية خاشقجي، معلناً «(أننا) سنتقدم بطلب مشترك مع بعض الدول» في هذا الشأن. وأشار جاويش أوغلو إلى أن «هناك تنبؤات وادعاءات عديدة حول الجهة التي أعطت أمر القتل، لكننا لم نتلقَّ جواباً واضحاً من الجانب السعودي حول صحة تلك الأنباء حتى الآن»، في تشكيك مبطن في الحديث السعودي عن براءة ابن سلمان. وأضاف إنه «في ضوء هذه المعطيات، يبدو أن أخذ الأمم المتحدة زمام المبادرة سيكون الطريق الأكثر صواباً، وخاصة مع توافق المعلومات التي قدّمها التقرير الأممي مع الأدلة التي توصلت إليها السلطات التركية». وكانت المسؤولة الأممية المكلّفة من قِبَل مجلس حقوق الإنسان بالتحقيق في حادثة القنصلية، أغنيس كالامار، قد أعلنت، أول من أمس عقب زيارتها تركيا، توصّلها إلى أن اغتيال خاشقجي «جريمة متعمّدة خطّط لها ونفّذها مسؤولون في الدولة السعودية»، قبل أن تكشف أمس أن السعودية عقدت جلسة محاكمة ثانية للمتهمين، إنما «في هدوء تام، وبعيداً عن الإعلام».

(الأخبار)

الجبير: محاولة الربط بين ولي العهد وقضية خاشقجي لا أساس لها (أ ف ب)

السودان

مساعٍ خارجية لا تسعف الاقتصاد: واشنطن تضغط على البشير

بينما يسعى الرئيس السوداني إلى الخروج من قائمة الإرهاب الأميركية، مدّد مجلس الأمن ولاية الفريق المعني بتطبيق العقوبات أكثر من عام، في ظلّ استمرار الخناق المفروض على اقتصاد البلاد

يحاول الرئيس عمر البشير التخفيف من حدّة غضب الشارع السوداني، من خلال مسارين: سياسي واقتصادي. الأول بالدعوة إلى انتظار انتخابات 2020 لتكون صناديق الاقتراع السبيل الوحيد لتغيير النظام، والتأكيد أن ذلك لن يتمّ من خلال «فيسبوك وواتساب»، في إشارة إلى «تجمع المهنيين» المدعوم من قوى المعارضة. والثاني بالإقرار باحقية مطالب المحتجين والظروف المعيشية، وهو ما اعترف به أخيراً رئيس الحكومة معتز موسى، ووزير الدفاع محمد أحمد بن عوف، باعتبارهما «مشروعة».

وبينما تؤكد التظاهرات المستمرة عدم استجابة المحتجين، ولا سيما الشباب، لتحذيرات السلطات من «الفوضى» وتحويل مواطني البلاد إلى «لاجئين»، كما قال أمس القيادي في حزب «المؤتمر الوطني» الحاكم، محمد المصطفى الضو، يجد البشير أن استخدام العنف المفرط، الذي راح ضحيته أكثر من 50 شخصاً بالرصاص، يتحوّل إلى أن يكون السبب الرئيس للتظاهرات، التي تجدّدت أمس في العاصمة الخرطوم وعدد من مناطق البلاد، إذ خرجت إحداها بالآلاف احتجاجاً على مقتل المدرّس أحد الخير (36 عاماً) بعد اعتقاله من منزله في بلدة خشم القربة. أما في باقي المناطق، فانطلقت تظاهرات مماثلة تحت عنوان «الحراك الثوري»، وفق ما أطلق عليها «تجمع المهنيين».

مواجهة التظاهرات بالعنف أثارت حملة انتقادات من دول غربية حذرت من تداعيات ذلك على العلاقات معها، بما يهدّد البشير بالعودة إلى مربع العزلة. وتجدّدت تلك الضغوط، أول من أمس، مع اعتماد مجلس الأمن الدولي بالإجماع قراراً صاغته واشنطن، يدعو إلى تمديد ولاية لجنة العقوبات الدولية على البلاد حتى آذار/ مارس 2020. وتنقسم العقوبات إلى مجموعتين هما: الحظر المفروض على الأسلحة وحظر السفر، وتجميد أصول الأشخاص المتورّطين في الصراع الدائر منذ أكثر من 11 عاماً في إقليم دارفور. وقد مُدّد لها على رغم محاولات الخرطوم خطب ودّ واشنطن أخيراً، وفساد منظومة حكمه داخلياً، السببين الرئيسين للأزمتين الاقتصادية والسياسية في البلاد. وهو اليوم يعود إلى الخطا نفسه الذي ارتكبه عام 2013، حين اندلعت موجة وُصفت بأنها الأوسع احتجاجاً على رفع أسعار المحروقات (خلّفت 86 قتيلاً وفق الأرقام الرسمية)، حينها، قرّر البشير البحث عن دعم خارجي عام 2014، فقطع علاقاته مع إيران في تغيير جذري، وتحوّل إلى المحور السعودي، بغية المساهمة في إقناع إدارة الرئيس السابق باراك أوباما برفع العقوبات الاقتصادية والتجارية التي فرضتها الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ عام 1997 حتى عام 2017. حصل البشير في حينها على رفع جزئي للعقوبات، لكن ذلك لم ينعكس انفراجة اقتصادية، بل توالى ارتفاع أسعار السلع، محطماً كل التوقعات. وتبدو النتيجة العكسية مستمرة، وفق ما يؤكد تحميل البشير واشنطن مسؤولية الأزمة الاقتصادية، في ظلّ استمرارها في إدراج السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، وهو ما يحظر على السودان الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في وقت هو فيه بأمسّ الحاجة إليه.

وفضلاً عن تداعيات العقوبات، لم تنعكس خيارات البشير الخارجية إيجاباً على اقتصاد البلاد المتأزم، منذ بدء مشاركته في العدوان على اليمن. إذ تصاعدت الأزمة الاقتصادية مولّدة تظاهرات وعصياناً مدنياً عام 2016، إثر رفع الدعم عن الوقود والكهرباء والأدوية، قبل تحوّلها إلى أزمة سياسية، حَمّل البشير على أثرها حكومة «الوفاق الوطني» بعد أقلّ من عام على تشكيلها، وقبل ثلاثة أشهر من الاحتجاجات الحالية. وهو اليوم يكرّر اللجوء إلى الدعم الخليجي، إذ يسعى (منذ اليوم الأول للاحتجاجات) إلى استقطاب مساعدات من مختلف الدول المتنافسة على البحر الأحمر، كالسعودية وتركيا ومصر، إلا أن تلك المساعدات لم تسهم في خفض وتيرة الاحتجاجات، في ظلّ تقديرات بأن معالجة الأسباب تحتاج إلى أشهر أو أكثر، ولا سيما أزمتي الوقود والسيولة النقدية لترابطهما بعضهما ببعض.

(الأخبار)

يحظر على السودان الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي

وصف «تجمع المهنيين» تظاهرات أمس بـ«الحراك الثوري» (أ ف ب)

فنزويلا

مادورو ينفي اتهامات بومبيو: لا علاقة لنا بحزب الله

لا تزال الولايات المتحدة تراهن على إحداث انشقاق مؤثر داخل الجيش الفنزويلي. وسط تصعيد الضغوط. وصولاً إلى اختلاف مخاوف في شأن «أمن أميركا». عبر الحديث عن نشاط حزب الله وإيران في فنزويلا. وهو ما رفضه مادورو أمس. بالتوازي مع رفضه دخول المساعدات الأميركية

نفى الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، الاتهامات الأميركية لحكومته بإقامة علاقات مع حزب الله. وفي معرض ردّ على سؤال صحافي حول الاتهامات عقب كلمة ألقاها أمس، قال: «لا علاقة تربطنا بحزب الله، لكن فنزويلا تستضيف كثيراً من اللبنانيين الذين يقيمون هنا»، وزاد: «فنزويلا قادرة على حماية نفسها بذاتها، وهي لا تحتاج إلى أي مجموعات مسلحة للدفاع عنها». تصريح مادورو جاء بعد مزاعم ساقها وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أمس، عن امتلاك حزب الله «خلايا ناشطة» في فنزويلا وأميركا الجنوبية. ففي مقابلة مع شبكة «فوكس بزنيس» الأميركية، وصف خلالها مادورو بـ«الشرير»، قال بومبيو إن «الإيرانيين يؤثرون على الشعب الفنزويلي وعلى جميع أنحاء أميركا الجنوبية»، وأضاف: «لدينا المسؤولية لمواجهة ذلك الخطر من أجل أميركا».

في الأثناء، حضر مادورو إلى ميدان «بوليفار» وسط العاصمة كاراكاس، حيث يتدفق الفنزويليون للمشاركة في حملة تواقيع ضد التدخل الأميركي تحت عنوان «اسحبوا أيديكم من فنزويلا»، وألقى خطاباً أكد فيه أن محاولة الانقلاب لم تنجح، وأنه وقّع على العريضة «من أجل السلام، والدفاع عن حق فنزويلا في سيادتها المقدسة، وتحديد مصيرها بيدها». وألقى الرئيس مادورو بالائمة على نظيره الأميركي في تقويض مساعي الحوار، وقال: «قد تكون أيديولوجيتنا أو وجهة نظرنا لا تروقكم، ولكن نحن موجودون وبالملايين، فالرئيس الأميركي دونالد ترامب يريد تقويض محاولات الحوار حسنة النية التي بدأناها المكسيك والأوروغواي من أجل الوصول الى حل سلمي في فنزويلا». وتوجّه إلى المعارضة بالتحذير من أن رفض دعوات التفاوض «يعني اعتبار استخدام القوة هو السبيل». ورأى أن هناك تحالفاً دولياً تشكّل، على رأسه الولايات المتحدة، طامع في نفط البلاد وثرواتها الأخرى، معتبراً أن فنزويلا مرّت بأيام «ستحدّد مستقبلها». وفي مناسبة أخرى، رفض مادورو دخول المساعدات الأميركية المتكدّسة في مدينة كوكوتا الكولومبية الواقعة على حدود فنزويلا، والتي طالب بها رئيس البرلمان، الانقلابي خوان غوايدو، وحذّر الجيش من عرقلة وصولها. وشدد مادورو على أن «فنزويلا لن تقبل استعراض المساعدات الإنسانية المزعومة لأننا لسنا متسوّلين»، ودعا إلى توزيعها في «كوكوتا حيث هناك الكثير من المحتاجين»، ساخراً من رمي الفتات في وقت تمنع فيه العقوبات نحو 10 مليارات دولار من عائدات النفط.

وتستمرّ الإشارات المقلقة حيال النيات الأميركية تجاه كاراكاس. وفي حين قال غوايدو، في آخر تصريحات له، إنه لا يستبعد التدخل العسكري الأميركي «إذا اقتضت الضرورة»

لم يستبعد غوايدو تدخلاً عسكرياً أميركياً «إذا اقتضت الضرورة»

رفض مادورو دخول المساعدات الأميركية المتكدّسة في مدينة كوكوتا الكولومبية (أ ف ب)

وفق ما نقلت «فرانس برس»، سرّبت وكالة «رويترز» معلومات عن اتصالات يجريها الأميركيون مع عسكريين في الجيش الفنزويلي بهدف حثّهم على الانشقاق، إلى جانب رهان على انضمام الأوروبيين إلى تصعيد الضغوط. ونقلت الوكالة عن مسؤول في البيت الأبيض توقعه مزيداً من عمليات الانشقاق في الجيش، «والتخلي عن مادورو». لكن المصدر اعترف بأن عدداً محدوداً من كبار الضباط انشق حتى الآن منذ اندلاع الأزمة، وقال: «لا نزال نجري مناقشات مع أفراد من نظام مادورو السابق ومع عسكريين، على الرغم من أن هذه المناقشات محدودة جداً جداً». وأفادت المصادر الأميركية بأن البيت الأبيض يدرس عقوبات إضافية على كاراكاس تطاول الجيش، وعقوبات على مسؤولي الاستخبارات في كوبا المتهمين بمساعدة نظام مادورو. بموازاة ذلك، شكّك مصدر مقرب من المعارضة الفنزويلية في واشنطن في ما إذا كانت إدارة ترامب قد «وضعت أسساً كافية لإثارة تمرّد أوسع في صفوف الجيش».

وانضمت، أمس، رومانيا إلى الدول الأوروبية المعترفة بغوايدو رئيساً شرعياً لفنزويلا. وأعلن الرئيس الروماني، كلاوس يوهانيس، قرار الاعتراف، فيما ذكرت الرئاسة الرومانية أن القرار اتُّخذ «بعد تحليل حذر شمل الجوانب السياسية والدبلوماسية والقانونية، آخذاً في الاعتبار أن أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعدداً من الحلفاء والشركاء من أوروبا ومنطقة الأطلسي اعترفوا بشرعية الرئيس المؤقت خوان غوايدو». الجدير ذكره أن إيطاليا عرقلت، الاثنين الماضي، إصدار الاتحاد الأوروبي بياناً مشتركاً يعترف بغوايدو، وسط أزمة بين روما وباريس وصفتها الصحف الإيطالية بـ«غير المسبوقة».

(الأخبار، رويترز، الأناضول)

إيران

خامنئي: لو استسلمنا لأميركا لكان مصيرنا كالسعودية!

على عتبة ذكرى مرور أربعة عقود على انتصار الثورة الإيرانية، خرج المرشد الأعلى علي خامنئي، بين قادة القوة الجوية في القوات المسلحة، مؤكّداً التشبث بمبادئ الثورة والموقف من الولايات المتحدة، وداعياً إلى مشاركة غير مسبوقة في المناسبة الاثنين المقبل

لا تزال ذكرى مبايعة القوات الجوية الإيرانية لمؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخميني، بعد أيام من عودته إلى البلاد في 1979، من أبرز الأحداث التي يستعيدها النظام الإيراني كل عام كمفصل تاريخي كان حاسماً في ضمان انتصار الثورة. وكعادته في كل عام، التقى المرشد الإيراني علي خامنئي، قادة ومنتسبي القطاع العسكري، مُوجّهاً من خلالهم رسائل تتعلّق بملفات السياسات الداخلية والخارجية عشية الذكرى الـ 40 لانتصار الثورة، والتي تحييها طهران الاثنين المقبل.

وعلّق خامنئي في الخطاب على المفاوضات الجارية مع الأوروبيين للمحافظة على الاتفاق النووي، مجدّداً التشكيك في النيات الأوروبية تجاه بلاده. ودعا الحكومة إلى عدم الثقة بهذه الدول، قائلاً: «أوصي المسؤولين بأن لا يثقوا بهم، طبعاً لا أطالب بأن لا تكون لدينا اتصالات مع الأوروبيين، لكن عليكم أن تنظروا إلى الأوروبيين بسوء ظن». وأضاف: «انطلاقاً من كوننا بلداً قوياً ومقتدراً لدينا علاقات مع العالم بأجمعه، عدا بعض الاستثناءات، سوف نستمرّ في إقامة هذه العلاقات، لكن علينا أن نعلم مع من نتحدّث، وأن لا ننسى ممارسات الفرنسيين والبريطانيين والآخرين في مختلف المراحل».

وعاتب المرشد المسؤولين الإيرانيين على الوثوق بالولايات المتحدة في ملف الاتفاق النووي، وذكّر بأنه «دوماً كان يقول في الجلسات الخاصة مع المسؤولين وفي الجلسات العامة: لا تثقوا بالأميركيين وبعهودهم وابتساماتهم وتوقيعهم، فإنهم لا يمكن الوثوق بهم»، وتابع: «النتيجة أن المسؤولين الذين كانوا يتفاوضون في ذلك الوقت أخذوا اليوم يقولون بأنفسهم: لا يمكن الوثوق بأميركا! كان عليهم تشخيص هذا الأمر منذ البداية والتصرّف بناءً على هذا الأساس».

ونقل الموقع الرسمي لخامنئي عنه تجديد التمسّك بهتاف «الموت لأميركا»، النظام الذي «يجسّد الشر والعنف وتأجيج الأزمات والحروب» موضحاً أن الشعار لا يُقصد به الشعب الأميركي، بل زعماء أميركا، «وفي هذه المرحلة: الموت لترامب وبولتون وبومبيو». وزاد: «لن يكفّ الشعب الإيراني عن الهتاف بالموت لأميركا ما دامت أميركا تتّسم بالخبث والرذالة». كما تمسّك برفض «الاستسلام للعدو»، في إشارة إلى الولايات المتحدة، معتبراً أن الخيارات الاستسلامية ينتج منها «ذل وتشريد للشعب»، ولو حدثت «حينها سيكون مصير إيراننا كما كان في فترة حكم النظام البهلوي (الشاه) أو بلدان كالسعودية حيث أميركا مسيطرة على مصيرهم ومصادرهم ومصالحهم».

وتطرّق الزعيم الإيراني إلى الأزمات الاقتصادية الداخلية، مؤكداً أنه «على علم بالغلاء المعيشي وسائر المشاكل»، لكن في الوقت نفسه «تغمرني نظرة مفعمة بالأمل تجاه البلد لأنني أرى أن الشعب يتصدّى لجبهة العدو كالأبطال، ولديه شخصية قوية، ويعلم النهج الذي يجب أن يسير عليه». ونبّه إلى أن «بثّ اليأس والقلق والاضطراب يشكّل عمل العدو وعناصره الأساسية للتغلغل»، لكنه أظهر ثقته بعدم تحول القضايا الاقتصادية إلى أزمة تؤثّر على النظام، وقال: «لدى الناس عتاب، وهم منزعجون ولديهم توقّعات معينة، لكن أي قضية لم تؤدِ ولن تؤدي إلى أن يتخلّى الناس عن الدعم الشامل لجميع مبادئ وأهداف الإمام الخميني والثورة الإسلامية والنظام». وحثّ على المشاركة في احتفالات الذكرى الـ 40 لانتصار الثورة بصورة أكبر من الأعوام الماضية.

(الأخبار)